مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

"مدى التزام المصارف الاسلامية في اقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وأثرها في تعزيز ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية "

دراسة استطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات والمراقبين في قسم مراقبة المصارف الاسلامية في البنك المركزي فرع أربيل

م. مالك محمد توفيق فاضل
قسم المحاسبة,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة صلاح الدين, أربيل، إقليم كوردستان ,العراق
malik.fadhil@su.edu.krd

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام:٢٠٢٣/١/٢٥
القبول:٢٠٢٣/٣/٢
النشر:ربيع ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:
Islamic banks, Sharia supervisory board, Sharia audit controls, Sharia compliance and compliance control, auditors' confidence.

Doi:
10.25212/lfu.qzj.9.1.27

الملخص

تعتبر المصارف الإسلامية وتدقيق العمليات المالية التابعة لها والرقابة عليها موضوعا في غاية الأهمية وخاصة في يومنا هذا نظرا لكثرة العمليات المالية المخالفة لشريعة الإسلام في هذا المجال، ومن اجل هذا تم التركيز في هذا البحث على بيان مدى التزام المصارف الاسلامية في اقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وأثرها في تعزيز ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية، وقد تم استخدام الاستبانة للحصول على بيانات الدراسة وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، ولتحقيق أهداف البحث تم تطبيق اختبار (One-Sample t-test) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ومعامل الفا كرو نباخ ، وقد أظهرت نتائج البحث من خلال التحليلات الإحصائية للمحاور الاستبانة ان المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان العراق/أربيل تلتزم بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي التي وضعها هيئة الرقابة الشرعية التابعة لقسم مراقبة المصارف الاسلامية في البنك المركزي ، وأيضا وصل البحث الى ان التزام المصارف الإسلامية بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي لها اثر إيجابي وفعال على تعزيز ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.

1.المقدمة

تشهد المصارف والصيرفة الاسلامية في العراق بشكل عام وفي اقليم كوردستان بشكل خاص توسعا ملحوظا في المعاملات المالية والمصرفية المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية ومبادئها، وانتقلت من التجربة الى مرحلة التشكيل المؤسسي المنظم والسائد للقطاع المالي وخاصة بعد صدور قانون رقم (43)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

في عام 2015م الخاص بالمصارف الاسلامية الذي تعد الركيزة القانونية الأولى التي تستند عليها اسس الصناعة الصيرفة الاسلامية الناشئة في العراق واقليم كوردستان.

ان ما يميز المصارف الاسلامية من المصارف التقليدية مجموعة من الخصائص من اهمها الالتزام بمبدأ الشريعة الاسلامية واحكامها في جميع معاملاتها المصرفية وانشطتها الاستثمارية، ووجود هيئة رقابية شرعية للرقابة على اعمالها.

وانطلاقا من هذا المبدأ فقد حرص البنك المركزي العراقي ضمن الهدف الثاني للخطة الاستراتيجية (2016-2020) على دعم وتطوير الصناعة المصرفية الاسلامية في العراق واقليم كوردستان نظرا لما تتمتع من خصائص متميزة، اذ عمل على تهيئة الظروف اللازمة لنجاح هذا النشاط من خلال اصدار الضوابط التي تنظم عملها من قبل هيئة مختصة بهذا الشأن والتي تسمى(هيئة الرقابة الشرعية) التي تعد الكيان الرقابي الي يمكن من خلاله التمييز بين الصريفة التجارية والصيرفة الاسلامية على مستوى النشاط والرقابة والتي تم صياغتها في ضوء قانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة 2015م ، وتعتبر كذلك المستوى الرقابي الاول في توليد قيم الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية واحكامها وبما يؤدي الى تحقيق التعاون الاسلامي الرقابي والتمويلي على مستويين المحلي والدولي.

واستكمالا لمتطلبات اقامة نطاق اشرافي يستند الى اطر الرقابة المصرفية الاسلامية تم وضع الضوابط الخاصة بكل من قسم التدقيق الشرعي الداخلي وقسم الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال، ومن هنا جاء هذا البحث من اجل التأكيد مدى التزام المصارف الاسلامية في اقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي التي تم وضعها من قبل هيئة الرقابة الشرعية التابعة لقسم مراقبة المصارف الاسلامية في البنك المركزي وأثرها على تعزيز ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.

2. منهجية البحث ودراسات سابقة

1.2: منهجية البحث

1.1.2 مشكلة البحث:

ان معظم المصارف الإسلامية تعاني مشكلة قلة الاهتمام المدقق الداخلي بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي ويرجع ذلك الى قلة او عدم وجود حاملي شهادات التدقيق الشرعي الداخلي وقلة الاهتمام بالمعاملات من الناحية الشرعية، مما ينعكس ذلك سلبا على مصداقية معلومات المحاسبية، والذي يؤدي الى عدم تعزيز ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية، وهذا يؤدي الى تقليص دور نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر مراقبي الحسابات، وهنا يكمن التعبير عن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:
هل يؤدي التزام المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي (التدقيق الداخلي) الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية الى تعزيز ثقة مراقب الحسابات بالمعلومات المحاسبية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تتفرع من السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى التزام المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي.
2- ما مدى التزام المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بضوابط تشكيل قسم التدقيق الشرعي الداخلي.
3- ما مدى التزام المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بمهام قسم التدقيق الشرعي الداخلي.
4- هل هناك علاقة وأثر بين التزام المصارف الاسلامية بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.

2.1.2 فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية لمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1- تلتزم المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05) حسب وجهة نظر عينة البحث.
2- تلتزم المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بضوابط تشكيل قسم التدقيق الشرعي الداخلي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05) حسب وجهة نظر عينة البحث.
3- تلتزم المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بمهام قسم التدقيق الشرعي الداخلي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05) حسب وجهة نظر عينة البحث.
4- هناك علاقة وأثر ذات دلالة احصائية بين التزام المصارف الاسلامية بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05) حسب وجهة نظر عينة البحث.

3.1.2 أهداف البحث:

1-تسليط الضوء على المصارف الاسلامية وخصائصها واهمية وجود هذا النوع من المصارف.
2-التعرف الى ضوابط التدقيق الشرعي الداخلي.
3-التأكد في مدى التزام المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي.
4-التأكد في مدى التزام المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بضوابط تشكيل قسم التدقيق الشرعي الداخلي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5-التأكد في مدى التزام المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بمهام قسم التدقيق الشرعي الداخلي.
6- بيان أثر التزام المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي على تعزيز ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.

4.1.2 أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في تناول موضـــوع في غاية الاهمية الا وهي التدقيق الشـــرعي الداخلي في المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق وفقا للضوابط الصادرة من قبل (قسم مراقبة المصارف الاسلامية (شعبة التعليمات والضوابط) التابعة للبنك المركزي العراقي وأثرها على تعزيز ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية، والاستفادة منها في تطوير التدقيق بشكل عام والتدقيق الشرعي الداخلي بشكل خاص في البنوك الاسلامية، وايضا اظهار اهم مبادئ وخصائص الصيرفة الاسلامية.

وأيضا تظهر أهمية البحث في القاء الضوء على ضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وبيان مدى التزام المصـارف الإسـلامية يجعل هذا البحث في مكانة عالية من الناحية العلمية والعملية والتطبيقية وذلك لعدم وجود اي بحث متعلق في المجال ضـــوابط التدقيق الداخلي واثرها على تعزيز ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية بشكل مستقل في حد علم الباحث وذلك بسبب حداثة اصدار الضوابط وايضـــا حداثة انتشـــار البنوك الاســـلامية في اقليم كوردســـتان/العراق حيث يرجع تقريبا الى عقدين الماضـــيين، وايضـــا تظهر اهمية البحث في الاهتمام بأعمال البنوك والتأكد من ســـلامة تطبيق جميع المعاملات المالية المقدمة وتوافقها مع احكام الشريعة الاسلامية الحنيفة.

5.1.2 مجتمع البحث والعينة:

تتكون عينة البحث من مراقبي الحسابات والمراقبين في قسم مراقبة المصارف الاسلامية في البنك المركزي فرع اربيل، وقد تم توزيع (60) استبانة على عينة البحث، وتم استعادة (52) استبانة أي بنسبة (86.67) وهي نسبة جيدة.

6.1.2 متغيرات البحث:

- متغير مستقل: ضوابط التدقيق الشرعي الداخلي
- متغير تابع: ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2.2دراسات سابقة:

1.2.2 دراسات سابقة عربية:

الجدول (1) الدراسات السابقة

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
-1	اسم الباحث	(توفيق، عبد المنعم ومحمد القضاة)
	عنوان الدراسة	" قياس درجة التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التدقيق الشرعي
	أهداف الدراسة	يهدف البحث إلى استعراض مفهوم التدقيق الشرعي الخارجي والداخلي وأهميته، بالإضافة إلى قياس درجة التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث هو أن البنوك الاسلامية العاملة في الاردن لا زالت تعتبر التدقيق الشرعي تدقيقاً اختياريا، بسبب عدم وجود قانون يلزم المؤسسات المالية الملتزمة بالأحكام الشرعية بتعيين شركة تدقيق شرعي خارجية تتولى تدقيق إعمالها.
ت	البيان	تفاصيل الدراسة
-2	اسم الباحث	(قدوري، العفيفي، 2018)
	عنوان الدراسة	واقع التدقيق الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية: حالة البنوك الإسلامية العاملة بمدينة سيدي بلعباس - الجزائر
	أهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة للتحقق من مدى التزام الهيئات المالية والمصرفية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال فحص مدى اعتمادها على التدقيق الشرعي كآلية لتحقيق ذلك، بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات واستخدام برنامج SPSS لمعالجتها إحصائيا، لتفسير آراء المستجيبين.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	أظهرت نتائج الدراسة عدم اعتماد البنوك محل الدراسة على التدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي بشكل مباشر باعتبارها إدارات فرعية خاضعة للتسيير المركزي للشركة الأم، وكذا عدم توفر مكاتب تدقيق مختصة بالمعاملات المالية الإسلامية.

2.2.2 دراسات سابقة أجنبية:

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
-1	اسم الباحث	(Zurina Shafiia, Nor Aishah Mohd Alib and Nawal Kasim، 2014)
	عنوان الدراسة	“Shariah audit in Islamic banks: an insight to the future shariah auditor labour market in Malaysia”

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

	أهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تصور الطلاب الجامعيين للتدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية في ماليزيا.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	تشير النتائج التي توصل إليها إلى وجود فرق كبير بين الطلاب الذين يشتركون في دورة وأولئك الذين لم يشتركوا بها. وأيضا ساهم الدراسة في بناء)shariah audit(SA) المعرفة في مجال التدقيق الشرعي حيث يوجد ندرة في الأدب الإسلامي بحوث حول تأثير إيجابي في)، ومن نتائج التي توصل اليها أيضا ان لهذه الدراسةshariah audit SA تشجيع الإدارة أو صانعي السياسات في مؤسسة التعليم العالي في ماليزيا في جعل كجزء من الدورة التدريبية المقدمة لطلابهم.
ت	البيان	تفاصيل الدراسة
-2	اسم الباحث	Nur Laili Ab Ghania, Noraini Mohd Ariffinb and Abdul Rahim Abdul Rahman 2019.
	عنوان الدراسة	THE MEASUREMENT OF EFFECTIVE INTERNAL *SHARĪʿAH* AUDIT FUNCTION IN ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS
	أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى قياس فعالية وظيفة التدقيق الداخلي الشرعي من خلال ثمانية معايير وهي نطاق التدقيق الشرعي، وهدف التدقيق الشرعي، والتدقيق الشرعي والحوكمة، وميثاق التدقيق الشرعي، وكفاءة المدققين الشرعيين الداخليين، وعملية التدقيق الشرعي، ومتطلبات الإبلاغ والاستقلالية. تعتبر هذه المكونات معايير مهمة في تحقيق هدف نظام الرقابة الداخلية الفعال للامتثال لأحكام الشريعة في المؤسسات المالية الدولية
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	بشكل عام اتفق جميع المستجيبين على أن وظيفة تدقيق الشرعي يمكن أن تكون فعالة عندما تكون أنشطة تدقيق الشرعي خالية من التدخل في تحديد نطاق تدقيق الشرعي، وأداء أعمال تدقيق الشرعي ونشر نتائج تدقيق الشرعي. في حالة ضعف الاستقلالية، يجب على المدققين الشرعيين الداخليين الإفصاح عن تفاصيل ضعف الاستقلالية في المؤسسات المالية الدولية.
ت	البيان	تفاصيل الدراسة
-3	اسم الباحث	Noor Aimi Mohamad Puad, Zurina Shafii, Nurdianawati Irwani Abdullah, 2020
	عنوان الدراسة	“The Practices of Risk-Based Internal Shariah Auditing Within Malaysian Takaful Operators: A Multiple Case Study “
	أهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى تقديم شرح متعمق لعملية التدقيق الشرعي، لا سيما فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، والتي تؤكد على تطبيق نهج التدقيق الداخلي القائم على المخاطر (RBIA)..
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	اعتمدت الدراسة منهجية نوعية باستخدام دراسات الحالة المتعددة التي تشمل مشغلي التكافل في ماليزيا. من المتوقع أن يساهم الشرح التفصيلي لعملية التدقيق الشرعي الحالية في توفير معلومات تفصيلية قيمة لصناعة التكافل والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى. يمكن للمعلومات أن تفيد المؤسسات المالية الإسلامية من خلال المساعدة في تطوير استراتيجية لتوفير رقابة داخلية قوية للحد من حدوث مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

لا شك ان للدراسات السابقة دور مهم في تبلور فكرة البحث، ومن الملاحظ على الدراسات أعلاه كلها دراسات حديثة حيث كان في الفترة ما بين 2018 و2020، وان معظمها ركزت على واقع وفعالية التدقيق الشرعي والتزام المصارفة الإسلامية بمتطلبات التدقيق الشرعي.

أما ما يميّز الدراسة حالية يمكن تلخيصها في الاتي:

1- أنها جاءت بعد اصدار القانون رقم (43) في عام 2015 الخاص بالمصارف الإسلامية وتعتبر الدراسة من الدراسات القليلة حول التدقيق الشرعي الداخلي بعد اصدار القانون الخاص بالمصارف الإسلامية.
2- وأيضا ان ما يميز الدراسة الحالية من الدراسات السابقة انها ركزت على جانبين وهي مدى التزام المصارف الاسلامية في اقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وأثرها في تعزيز ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية بينما اغلب الدراسات السابقة ركزت على جانب واحد وهي التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات التدقيق الشرعي.
3- ومن مميزات الدراسة الحالية تم التطرق الى التدقيق الشرعي الداخلي بينما معظم السابقة تم دراسة التدقيق الشرعي بشكل عام (تدقيق الشرعي الداخل والخارجي).

3. المبحث الأول
الجانب النظري
المصارف الاسلامية وخصائصها واهمية وجود هذا النوع من المصارف

1.3 : نشأة المصارف الاسلامية

في العصر الحديث وبعد إن تغيرت ظروف الحياة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبعد إن ظهرت النقود الورقية وبرز دورها في حياة الفرد والمجتمع ظهرت الحاجة إلى وجود مؤسسات مالية تلبي متطلبات المجتمع من ناحية التمويل والإنتاج وقد شجع على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الطلب على الأموال اللازمة للتطور الصناعي والتجاري. وفي بداية الأمر انفرد اليهود بهذه المؤسسات ثم انضم إليهم المسيحيون في أوربا بصفة خاصة وأخيرا تبعهم في ذلك بعض المسلمين وذلك بعد التكالب الاستعماري على الأمة الإسلامية وهذا أدخلت المؤسسات الربوية إلى المجتمعات الإسلامية ونتيجة لهذ بذلوا المجتمعات الاسلامية جهدهم من اجل الكشف عن سلبيات تلك المؤسسات وما تشكله من خطورة على اقتصاد الأمة واخذوا يطالبون بإزالة تلك الرواسب التي سببت الوباء للمجتمع الإسلامي وإيجاد البدائل الإسلامية وهكذا تبلورت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية وظهرت بفضل الله تعالى حيز الوجود حيث كانت أول محاولة لتنفيذ أوامر الله بهذا الشأن في العصر الحديث كانت البداية بمؤسسات تقوم على الإقراض بدون ربا في ماليزيا عام 1940 وباكستان عام 1950 وفي عام 1951 أنشئت دائرة المهدي في السودان وفي سنة 1963 كانت تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر تعمل وفق إحكام الشريعة الإسلامية تم

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تأسيس بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 ثم بنك الائتمان الإسلامي في الرياض سنة 1974 وفي سنة 1975 بنك دبي الإسلامي ثم توالت بعد ذلك تسيس البنوك والشركات المالية الإسلامية في معظم الدول العربية والإسلامية ثم توالى بعد ذلك انتشار البنوك والمؤسسات والشركات الإسلامية في مختلف إرجاء البلاد الإسلامية وبازدياد مطرد عاما بعد عام . (البيروتي،2010، ص7)

ولم تأخذ المصارف الإسلامية طابعها الخاص بوصفها مؤسسات تمويل واستثمار إلا في أواسط السبعينات عندما اقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في عام1974 إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر أعماله في عام 1975. ليكون بذلك أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في العالم، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي وتتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو في أساليبها ووسائلها (4). ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية، وأعقبه بنك دبي الإسلامي في عام ١٩٧٥ ليصبح أول مصرف إسلامي يتم تأسيسه من قبل الأفراد. (الموسوي وجواد،2009، ص3)

وفي العراق بدأت تجربة المصارف الاسلامية اواخر عام 19992 حيث اسس المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/ 5011 والمؤرخة في 1992/12/19، وأجيز المصرف بالتعامل بالصيرفة والائتمان من قبل البنك المركزي العراقي في 1993/2/23وقد حدد عقد التأسيس أهداف المصرف بالمساهمة في النمو الاقتصادي للقطر وخلق أوسع مجالات التعاون مع المصارف الحكومية والأهلية ضمن إطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة وبما يتفق وإحكام الشريعة الإسلامية حيث يمارس المصرف الإسلامي كافة الأعمال المصرفية باستثناء الأعمال التي تحكمها الفائدة (البيروتي،2010،ص4)

وفي عام 2015 صدرت قانون رقم (43) الخاص بالمصارف الإسلامية حيث يتكون هذا القانون من ثمانية فصول وستة عشر مادة اضافة الى ذكر الأسباب الموجبة لوجود المصارف الإسلامية كلاتي:

الجدول (2) قانون المصارف رقم 43

الفصل	عنوان الفصل	المادة
الفصل الأول	ـ التأسيس والأهداف	المادة رقم - 1 -. المادة رقم – ٢ -
الفصل الثاني	الترخيص	المادة رقم - ٣ –
الفصل الثالث	رأس المال	المادة رقم - 4 -
الفصل الرابع	اعمال المصارف الإسلامية	المادة رقم - 5 - المادة رقم - 6 -
الفصل الخامس	هيئة الرقابة الشرعية	المادة رقم - ٧ - المادة رقم - ٨ – المادة رقم - 9 -

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

		المادة رقم ـ ١٠ –
الفصل السادس	القوائم المالية.	المادة رقم ـ ١١ –
الفصل السابع	تصفية المصارف	المادة رقم ـ ١٢ –
الفصل الثامن	أحكام عامة	المادة رقم ـ ١٣ – المادة رقم ـ 14 - المادة رقم ـ ١٥ - المادة رقم ـ 16 -
الأسباب الموجبة		

(قانون المصارف الإسلامية العراقية رقم (43) لسنة 2015، ص2-3)
وفي الوقت الحالي تبلغ عدد المصارف الاسلامية في العراق 29 مصرفا منها 28 مصرفا خاصا ومصرفا حكوميا واحدا وبواقع راس المال (6,179) ترليون دينار (البنك المركزي العراقي .2022)

2.3 : تعريف ومفهوم المصارف الاسلامية

اشارة عديد من الباحثين والجهات ذات العلاقة الى مفهوم وتعريف المصارف الاسلامية منها:
عرفت شعبة التعليمات والضوابط التابعة لقسم مراقبة المصارف الاسلامية في البنك المركزي العراقي المصارف الاسلامية (هي المؤسسات المصرفية التي تعمل على جذب الموارد المالية من افراد المجتمع وتوظيفيها وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع. (دليل الخدمات المصرفية الاسلامية،2020، ص4)
وذكرت اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة تعريفاً للبنوك الاسلامية بأنها "البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة اخذا وعطاء (ابو جزر،2018ص47)

وعرفت ايضا أن المصارف الإسلامية هي "مؤسسات مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية واجتماعية أي إنها مؤسسة لا تهدف إلى تحقيق الربح بقدر ما تهدف إلى تحقيق قيم تربوية واقتصادية واجتماعية عليا لتحقيق أعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة". (عبد ،2013، ص6)

ويشار الى المصرف الاسلامي ي بأنه ذلك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته البنكية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم عمى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة. (حريش ورمضاني ،2017، ص4)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ويتضح من التعاريف السابقة ان المصارف الاسلامية هي تلك المصارف التي تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية عند تأسيسها وفي جميع تعاملاتها وبالأخص الابتعاد عن الربا وعملية الاقراض والاقتراض بفائدة، اي ان المعاملات التي تقوم بها المصارف الاسلامية يجب ان ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الحقيقي والحركة المالية والنقدية التي تقوم بها تابعة للنشاط الحقيقي.

3.3 : خصائص المصارف الإسلامية: تتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص التي يكمن تلخيصها كالاتي:

1- **الخصائص العقائدية**: بمعنى اهنا تستمد مدخلها العقائدي من الشريعة الإسلامية، والأساس العقائدي الذي ينطلق منه العمل المصرف الإسلامي يمثل حقيقة مبدأ الاستخلاف وأن المستخلف يقوم بما استخلف به من واجب إعمار الارض والالتزام بالضوابط الشرعية المتعلقة بالمال المتمثلة في:

- **التزام المصرف الإسلامي في جميع معاملاته بقاعدة الحلال والحرام**: إذ يجب مراعاتها في معاملات البنك عدم التعامل بالربا، بيوع العينة، بيع المحرمات أو وسائلها، كسب المال بالميسر، الرشوة، الغش، والغرر.
- **عدم التعامل بالفائدة:** تعمل المصارف الإسلامية على إحلال نظام المشاركة محل نظام الفائدة، بحيث يتم استبعاد الفائدة الدائنة والمدينة بكل أشكالها من المعاملات المصرفية، وتوزع الأرباح على المساهمين والعملاء، حسب نسبة ما لهم من رأس المال أو الودائع على أن يتحمل (يتقبل) الجميع نصيبهم من الخسارة إن وقعت.
- **التزام البنك الإسلامي بقاعدة الخراج بالضمان**: الخراج هو الغلة التي تحصل من الشيء كالمنافع، أما الضمان هو تحمل تبعة الهلاك ومعنى القاعدة أن الخراج من عين ومنفعة وغلة فهي للمشتري عوض ما كان عليه من تبعة الهلاك فانه لو هلك كان المبيع من ضمانه.
- **لا ضرر ولا ضرار**: لهذه القاعدة حكمين الأول لا ضرر المقصود بها عدم الحاق المصرف أضرار بنفسه أو غيره أو البيئة أو المجتمع في سبيل تحقيق أهدافه، أما الثاني لا ضرار فالمقصود به عدم مقابلة الضرر وإنما على المتضرر مراجعة جهة القضاء بهدف الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي الحق به.
- **العمل والجزاء:** واجب على الانسان العمل الصالح فهو ضرورة حيوية وشرطا ضروري للإيمان، ومن مقتضى العدل ولكل عمل جزاء عادل على عمله وبطلان أي جزاء دون عمل.
- **الخضوع للرقابة الشرعية:** إضافة الى الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية التي تخضع لها البنوك الربوية نجد المصارف الإسلامية تخضع إلى نوع آخر من الرقابة الخارجية ألا وهي "الرقابة الشرعية" من خلال "هيئة الرقابة الشرعية، هذا قصد الاطمئنان العملي على التزامها بالشرعية الإسلامية والتدخل لتصحيح الانحرافات لأعمال البنك اليومية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2- **الخصائص التنموية للبنوك الاسلامية:** تعمل هذه البنوك على تمويل المشروعات والأنشطة بهدف تركيز الجهد للتنمية عن طريق الاستثمارات بأسلوبين إما عن طريق الاستثمار المباشر أو الاستثمار بالمشاركة لكل ما ينتج عنه من ريح أو خسائر بالنسب المتفق عليها.

3- **الخصائص الاجتماعية للبنوك الاسلامية:** تعمل البنوك الإسلامية على ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية من خلال توجيه نشاطها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ذلك فإن اختيار نوعية الاستثمار مرتبطة بحاجة المجتمع الفعلية المشروع في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، لذلك تهتم هذه البنوك بالعائد الاجتماعي إلى جانب تحقيق الربح، وتعتبر البنوك الإسلامية بنوكا اجتماعية تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي الذي يتحقق من خلال جمع وإنفاق الزكاة في جوانبها الشرعية، واستثمار الفائض منها وتوزيع عوائدها على مستحقيها كما تقوم بتقديم قروض حسنة لغايات إنسانية كحالة الزواج والعلاج وقضاء الديون وانشاء المؤسسات الصغيرة التي تلبي الاحتياجات التمويلية للفقراء، كذلك تقوم المصارف الإسلامية بمساعدة الزبائن في عثراتهم الى نشر الوعي الإسلامي الثقافي والبنكي بإنشاء مراكز مثل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.(نور الهدى، 2020، ص7-9)

4.3 : اهداف المصارف الإسلامية

تلتزم المصارف الإسلامية بتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتناسب مع خصائصه، ومن هذه الاهداف:

1- توفير الجو المناسب لجذب رؤوس الأموال الإسلامية بما يحقق لها الاستقلالية والتحرر من التبعية الخارجية التي تستنزف مواردها وتدمر اقتصادها، بالتالي فهي تشجع الاعتماد الجماعي على الذات بين الدول الإسلامية وتقوية علاقة الترابط والتكامل بينها، واضعة بذلك حدا لمشكلة نقص حجم المدخرات وصغر حجم التراكم الإسلامي بهذه الدول.

2- تولي هذه البنوك اهتماما بالغا بتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وترشيد سلوكيات الإنفاق عندهم، وذلك من أجل تعبئة الموارد الفائضة الناتجة عن عدم استخدام هذه الأموال وعدم الانتفاع بها، خاصة تلك التي لا تتجه إلى المصارف التقليدية بسبب تعامل هذه الأخيرة بالربا أو نتيجة لان تلك المصارف لا تهتم بتعبئة هذه الموارد والأموال وتجميعها باعتبارها مدخرات صغيرة، على الرغم من إن تجميعها قد يكون مصدرا لموارد مالية ضخمة إذا كان عند هؤلاء المدخرين كبيرا.

3- استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة وتحسين القائمة منها وذلك بهدف جذب المزيد من الموارد، وتوجيهها من اجل استخدامها بشكل يجعلها قادرة على تغطية وإشباع حاجات ورغبات عملائها من جهة، وتمكينها من الاستمرار والتكيف مع التغيرات التي تشهدها البيئة من جهة، وتمكينها من الاستمرار والتكيف مع التغيرات التي تشهدا البيئة من جهة أخرى.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4- تهدف البنوك الإسلامية كأي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق ربح مناسب ومشروع، نتيجة لممارستها النشاط المصرفي، مراعية في ذلك عدم المغالاة أو إلحاق ضرر بالأطراف ذات صلة بعملها.
5- نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطور ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب الإسلامية وسبيلها للانعتاق من جملة المشاكل والأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية" التي تعاني منها.
6- تهتم البنوك الإسلامية بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئية والصناعات الصغيرة والتعاونيات باعتبارها جميعا الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية والإفادة من تجارب الدول الإسلامية التي تمت في هذا المجال، وتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع".
7- محاولة القضاء على البطالة وزيادة عدد العاملين مع التركيز على تنشيط الاستثمار وذلك من خلال التوظيف الأمثل لموارد البنك في المشاريع والاستثمارات المباشرة التي تقوم إما على تأسيس شركات جديدة، أو توسيع وتطوير القائمة منها."
8- تقديم الخدمات الاجتماعية التي تساهم في تطوير وتلبية احتياجات المجتمع من خلال خدمة أفراده الأكثر حاجة منهم وذلك بالإسهام في إنشاء مشاريع خيرية، منح القروض الحسنة، جمع أموال الزكاة واستخدامها في المجالات المخصصة لها. (سلمى، 2021، ص11-12)

4. المبحث الثاني

1.4 التدقيق الشرعي الداخلي

1.1.4 : مفهوم التدقيق الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي

قبل الحديث عن التدقيق الشرعي الداخلي فأنه من المهم ذكر مفهوم التدقيق الشرعي بشكل عام، حيث تناوله العديد من الباحثين والجهات ذات العلاقة، هذا وقد اشارت دراسة سليمان الى التدقيق الشرعي بأنه: عمل دوري واجراء من وقت لآخر لتقديم تقييم مستقل وموضوعي مصمم لدرجة الامتثال فيما يتعلق بأعمال المؤسسات المالية الإسلامية ويمثل الامتثال مع الشريعة الإسلامية الغراء " (Sulaiman.2011.4)، وعرف (عبد،2013،ص13) التدقيق الشرعي بأنه ذلك النوع من التدقيق الذي يلازم أعمال وأنشطة المصارف الإسلامية فيميز منها ما هو موافق للشريعة الإسلامية ويقره ويتجنب ما هو مخالف للشريعة الإسلامية ويستبعده.

أما التدقيق الشرعي الداخلي هو فحص مستقل وموضوعي لمدى التزام المصرف بمبادئ الشريعة وأحكامها ومقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية في ممارسة جميع انشطته، يقدم قيمة تحوطية واستشارية وإرشادية للمصرف يساعده في تحقيق أهدافه ويشمل الفحص للعقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات الفحص والمراقبة التي يقوم بها مفتشو البنك المركزي العراقي. (البنك المركزي العراقي، 2018، ص14)

وقد وصف عيسى التدقيق الشرعي الداخلي بأنه: " نشاط تأكيدي، استشاري موضوعي، مستقل، داخل المنشأة، مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف المنشأة، من خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والأحكام الصادرة من قبل الهيئة الشرعية، وكذلك السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل المؤسسة إلى درجة الامتثال الشرعي الأمثل. (عيسى،2013، ص28)

وعرفت التدقيق الشرعي الداخلي بأنه: نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. يساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة المالية الاسلامية عن طريق اتباع أسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة الشرعية وحوكمة هياكل النشاطات الشرعية. (عطية،2016، ص18)

واستنادا الى ما سبق فان التدقيق الشرعي الداخلي أحد مكونات الرقابة الشرعية من خلالها يتم التأكد من مدى التزام والامتثال المصارف الإسلامية في جميع المعاملات والاتفاقات والسياسات التي يتم من قبل تلك المصارف بضوابط وأحكام ومبادئ الشرعية الإسلامية الصادرة من قبل البنك المركزي الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

2.1.4 : أهمية واهداف التدقيق الشرعي الداخلي

1.2.1.4. اهمية التدقيق الشرعي الداخلي

لا شك أن للتدقيق الشرعي الداخلي على المؤسسات المالية الإسلامية أهمية كبرى؛ فإن له أصلاً في الشريعة الإسلامية يدل على ضرورته ووجوبه الشرعي، وذلك من جهتين:

الجهة الأولى: أن التدقيق الشرعي شكل من أشكال الحسبة، والحسبة كما قال الإمام الماوردي: ((هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله،(الماوردي،2008) وقال تعالى: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون» آل عمران:104، هذا وإن صح من كل مسلم، فالفرق فيه بين المتطوع والمحتسب من تسعة أوجه)) ثم ساقها رحمه الله ". فتبين من هذا أن الحسبة تأخذ شكل الوظيفة والتكليف، وهي تختلف عن التطوع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - بقسميه: التطوعي والتكليفي - واجب بأدلة كثيرة في نصوص القرآن والسنة؛ وذلك كقوله تعالى: «ولتكن منكم أنه يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون» آل عمران: ١٠٤وقول النبي: ((من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، ومن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)) (صحيح مسلم،ص49) وقوله: ((والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً ثم تدعونه فلا يستجاب لكم))(الترمذي،ص2169).. وقال الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر الحنبلي الصالحي (ت: 856 هـ): ((أجمع العلماء على فرضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)) ". إذا فالتدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية أمر واجب شرعاً.

الجهة الثانية: أن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية أمر واجب، ولا يتم هذا الاحتكام بشكل صحيح إلا مع وجود رقابة وتدقيق شرعي عليه من قبل متخصصين في الشريعة الإسلامية، والقاعدة الشرعية الأصولية تقول: أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، إذا فوجود التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية أمر واجب. (الجاسر،2015، ص26-27)

2.2.1.4. أهداف التدقيق الشرعي الداخلي

1. مساعدة المراجع الشرعي الداخلي (أمين سر الهيئة الشرعية) ولجنة الرقابة الشرعية في تشكيل أو إبداء الرأي حول مدى الالتزام الشرعي لعمليات المؤسسة.
2. دراسة وتقييم مدى الالتزام الشرعي للفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية للمؤسسة من خلال التدقيق الفعلي للمعاملات.
3. فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية نظام الالتزام الشرعي للمؤسسة وجودة الأداء في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة.
4. مراجعة المنتجات والعمليات والاتفاقيات والأنظمة لتقييم مدى تنفيذ الإرشادات والفتاوي الشرعية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية.
5. المشاركة في إعداد مسودة التقرير مع المدقق الشرعي الداخلي لتوضيح وتصحيح المسائل المثارة.
6. الحصول على الموافقة على خطة عمل التدقيق الشرعي الداخلي من لجنة الرقابة الشرعية أو المدقق الشرعي الداخلي نيابة عن لجنة الرقابة الشرعية وتنفيذ برامج التدقيق الشرعي من خلال التدقيق الفعلي.
7. وضع الصيغة النهائية لتقرير التدقيق الشرعي الداخلي لعرضه على لجنة الرقابة الشرعية. (الشيخ والقضاة،2019، ص27)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2.4 معايير الثقة في التدقيق الشرعي الداخلي

تتلخص معايير الثقة في التدقيق الشرعي الداخلي:

1. **استقلالية المدقق الداخلي**: ويعني ذلك تحرره من الاعتماد على شخص آخر أو جهة، وبالتالي عدم خضوعه للسيطرة، والتخلص من عامل يعيق تأدية نشاط التدقيق الداخلي أو الوفاء بمسئولياتها دون تحيز أو وجود تضارب في المصالح.
2. **اكتمال تقرير التدقيق الداخلي:** بحيث يحتوي التقرير على كافة المعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف التدقيق، وإيصال الفهم الصحيح عن الجهة محل التدقيق، وتلبية متطلبات محتوى التقرير. (ACE, Standards Reporting Audit ،2015).
3. **دقة عرض النتائج:** ويعني ذلك عرض النتائج المالية بطريقة دقيقة؛ لإعطاء القارئ تأكيد عن أن كل ما احتواه التقرير محل ثقة يمكن الاعتماد عليه، حيث إن وجود معلومة واحدة غير دقيقة سيؤثر على صلاحية وموثوقية التقرير بالكامل، ويجب أن تدعم أي معلومة أو نتيجة تم عرضها بالتقرير بأدلة إثبات توضع في أوراق عمل المدقق.
4. **موضوعية التدقيق الداخلي:** ويعني ذلك ضرورة التوجه الموضوعي غير المتحيز، الذي يسمح للمدققين الداخليين بتنفيذ عمليات التدقيق بطريقة يكون لديهم فيها ايمان صادق بنتائج أعمالهم
5. **واقعية تقرير التدقيق الداخلي:** بحيث تكون نتائج تقرير التدقيق متوافقة مع أهداف عملية التدقيق، وكذلك تقديم النتائج والتوصيات بصورة مقنعة.
6. **وضوح التقرير**: ويعني ذلك أن يتميز التقرير بسهولة القراءة والفهم، وأن تتصف لغة التقرير بالبساطة قدر الإمكان كما يتطلب الموضوع، وفي حال استخدام كلمات غربية أو فنية، فإنه يجب أن يتم توضيح معناها للقارئ في التقرير. (الدود ومحمد،2018، ص62-63)

3.4 اثر التدقيق الشرعي الداخلي على تعزيز ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية

ان الالتزام بتطبيق ضوابط التدقيق الشرعي الداخلي من قبل المدقق الشرعي الداخلي والتقارير الصادرة من قبله لإدارة المصارف سواء كانت هذه التقارير مالية أو انتقادية أو تصحيحية للضوابط والإجراءات المتبعة تفيد مراقبي الحسابات في تكوين فكرة سليمة عن مدى فعالية قسم التدقيق الشرعي الداخلي ومدى قوة نظام الرقابة الداخلية وفي تحسين وإحكام تلك النظم، كما يمكن لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي بما لها من خبرة ودراية بعمليات المصارف وأساليب العمل والضوابط والإجراءات المتبعة في تنفيذ الأعمال تقديم الإيضاحات الكاملة لمراقبي الحسابات أثناء قيامه بعملية التدقيق.

وجود مدقق الشرعي داخلي وإدارة مستقلة للتدقيق الشرعي الداخلي وما لها من تأثير في تحسن طرق العمل وتدعيم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تعزيز وزيادة الثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وبالتالي تخفيض نطاق اختباراته اعتمادا على درجة التزام قسم التدقيق الشرعي الداخلي بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي. (مرزقان،2016، ص42-43)

5. المبحث الثالث
الدراسة الاستطلاعية

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية من خلال استبانة تم تصميمها للتعرف على آراء عينة البحث، وتتكون الاستبانة من جزأين خصص الأول للبيانات الشخصية لعينة البحث والجزء الأخير تم تقسيمه على اربعة محاور كل منها خصّص لاختبار فرضية من فرضيات البحث، وتم اتباع الخطوات الآتية:

1.5 أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات المستجيبين في الاستبانة وباستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لاختبار فرضيات البحث، كما تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا، فضلاً عن استخدام (One Sample T-test)، وقد تحدّدت إجابات عينة البحث على أساس تدرج ليكرت الخماسي وكالآتي (أتفق تماما- أتفق– محايد– لا أتفق- لا أتفق أبداً)، وبموجب هذا التدرج يتم قبول الفرضية إذا كان الوسط الحسابي العام للمحور أكبر من (3) ، ويتم رفضها إذا كان الوسط الحسابي العام للمحور أقل من (3).

2.5 ثبات الاستبانة

بعد توزيع الاستبانة على عينة البحث واستعادتها تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) الذي بلغ (0.960)، (0.836)، (0.686)، (0.948) للمحور الأول، الثاني، الثالث والرابع على التوالي وتعتبر القيمة المقبولة لمعامل ألفا (0.60) فأكثر وهذا يعني أن معامل ألفا كرو نباخ للاستبانة مقبول.

3.5 تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1.3.5 وصف خصائص عينة الدراسة:

الجدول (3)
خصائص عينة الدراسة

البيانات الأولية		تكرار	نسبة مئوية
طبيعة العمل	مراقب حسابات	45	86.54
	مراقب في قسم مراقبة المصارف الاسلامية في البنك المركزي	7	13.46

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المجموع		**52**	**100**
المؤهل العلمي	بكالوريوس	4	7.69
	ماجستير	45	86.45
	دكتوراه	2	3.84
	أخرى	1	931.
المجموع		**52**	**100**
عدد سنوات الخبرة	5 فأقل	9	17.31
	10 – 6	21	40.38
	15 – 11	13	25
	20 – 16	0	0
	21 فأكثر	9	17.31
المجموع		**52**	**100**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برامج spss

يلاحظ من جدول رقم (3) أعلاه أن 86.54% من حجم العينة هم مراقبي الحسابات و 13.46 % هم مراقبون في قسم مراقبة المصارف الاسلامية في البنك المركزي، وفيما يخص المؤهل العلمي فإن 86.458% من حجم العينة هم من الحاصلين على شهادة الماجستير ، من ناحية أخرى نجد أن 40.38% من حجم العينة لديهم 6 – 10 سنوات من الخبرة، إن هذه الخصائص تشير إلى أن أفراد العينة يتمتعون بخصائص تمكّنهم من الإجابة عن أسئلة الاستبانة ولديهم القدرة على التفكير في مدى التزام المصارف الاسلامية في اقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وأثرها في تعزيز ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.

2.3.5 اختبار فروض الدراسة

1.2.3.5 المحور الاول: وخصص لاختبار الفرضية الاولى للبحث ومفادها " تلتزم المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05) حسب وجهة نظر عينة البحث "، وكما في الجدول رقم (4) أدناه.

الجدول (4)
تحليل فقرات المحور الاول

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ت	الفقرات	الوسط لحسابي	لانحراف لمعياري	معامل لاختلاف
	أولا: تخطيط اجراءات الرقابة الشرعية			
1	يتم تجميع معلومات متعلقة بالنشاط الذي سيتم مراقبته ومن أمثلة ذلك المواقع والمنتجات والخدمات والفروع والأقسام.	4.10	0.75	18.26
2	يتم تحديد هدف الرقابة الشرعية الداخلية ونطاق عملها.	4.04	0.72	17.71
3	يتم الحصول على كل من فتاوى وإرشادات وتعليمات هيئة الرقابة الشرعية وتوثيق نتائج الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية للسنة السابقة والمراسلات ذات العلاقة بما في ذلك المراسلات مع الجهات الإشرافية والرقابية.	3.85	0.72	18.71
4	يتم تحديد الموارد الضرورية لإنجاز الرقابة الشرعية الداخلية.	3.92	0.66	16.89
5	يتم الاتصال داخل المصرف بكل الأفراد الذين يلزمهم معرفة واجبات الرقابة الشرعية الداخلية.	3.90	0.73	18.69
6	يتم إجراء مسح للمجالات التي يجب التركيز عليها في الرقابة الشرعية الداخلية وفقا لما هو مناسب بهدف التعرف على الأنشطة والمخاطر وضوابط الرقابة ودعوة الجهات التي يتم مراقبتها لتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها.	4.03	0.64	16.01
7	يتم اعداد برنامج التدقيق الشرعي الداخلي	4.08	0.57	13.99
	.ثانيا: تنفيذ إجراءات الرقابة وإعداد ومراجعة أوراق العمل			
8	تقوم القسم التدقيق الشرعي الداخلي بالمراجعة المستندية.	4.13	0.53	12.74
9	تقوم القسم التدقيق الشرعي الداخلي بالمراجعة الحسابية.	4.13	0.47	11.38
10	تقوم القسم التدقيق الشرعي الداخلي بالمراجعة الموضوعية الفنية.	4.07	0.61	14.95
11	تقوم القسم التدقيق الشرعي الداخلي بالمراجعة للموازين والمطابقات.	4.07	0.71	17.53
12	تقوم القسم التدقيق الشرعي الداخلي بالمراجعة لبنود القوائم المالية.	4.18	0.61	14.55
13	تقوم القسم التدقيق الشرعي الداخلي بالمراجعة لمستوى الالتزام بالأسس والمعايير الرقابية الإسلامية.	4.14	0.54	12.93
14	تقوم القسم التدقيق الشرعي الداخلي بالمراجعة لمستوى الالتزام بالمعايير والقرارات الشرعية لهيئة الرقابة الشرعية.	4.17	0.58	13.86
15	تقوم القسم التدقيق الشرعي الداخلي بالمراجعة لمستوى الالتزام بمبادئ الشريعة وأحكامها.	4.19	0.62	14.67
16	تقوم القسم التدقيق الشرعي الداخلي بمناقشة النتائج الرقابية من ملاحظات ومخالفات مع الإدارة مع تقديم المعالجات	3.83	0.41	10.65
	ثالثا: التوثيق وكتابة التقارير			
17	يتم توثيق مستندات المراجعة والتدقيق ويتم إعداد ملفات بكل تقرير بصورة كتابية وإلكترونية	4.32	0.50	11.46

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

18	يتم استخراج مؤشرات فصلية حول المخالفات وما تم بشأن معالجتها، وتقديم تقييم فصلي.	3.88	0.37	9.56
19	يتم اعداد التقرير موضوعيا وواضحا ويتم إصداره في موعده.	4.13	0.37	8.98
20	تعد تقارير قسم التدقيق الشرعي الداخلي بشكل فصلي، على أن تتضمن أراء المدققين الشرعيين بشكل واضح مع الشروحات.	4.04	0.48	11.98
21	تعد تقارير استثنائية (مفاجئة) خاصة بالفروع وتدخل ضمن التقرير الفصلي ما لم يكون الأمر مهما ويستدعي توضيحه بالسرعة اللازمة.	4.19	0.62	14.67
22	تقدم التقارير إلى رئيس هيئة الرقابة الشرعية ومن ثم يقدم إلى مجلس إدارة المصرف.	4.31	0.46	10.70
	رابعا: الالتزام بميثاق الأخلاقيات			
23	يتعين على المدقق الشرعي الداخلي الالتزام بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.	4.18	0.61	14.55
	الإجمالي	4.08	0.58	14.15

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور (4.08) وهو أكبر من (3) ويقع بين (5-3)، أما الانحراف المعياري لفقرات المحور فقد تراوح بين (0.37- 0.75) وللمحور ككل بلغ (0.58) مما يدل على اتفاق أراء عينة البحث حول فقرات المحور الأول، كما يتضح من الجدول أعلاه أن معامل اختلاف الفقرات تراوح بين (8.98% - 17.53%) وللمحور ككل بلغ (14.5%) مما يدل على قبول جيد للفرضية، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة (t) وكما سيتم توضيحه في الجدول رقم (5).

الجدول (5)

اختبار One-Sample t-Test للمحور الاول

One-Sample t-Test			
Test Value = 3			
T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
21.293	71	.000	1.08092

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برامج spss

يبين الجدول رقم (5) قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت (21.293) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية التي بلغت (1.994) عند درجة حريه (71) و عند مستوى الدلالة (a=0.05)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وقد بلغت مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى .

2.2.3.5 **المحور الثاني**: وخصص لاختبار الفرضية الثانية للبحث ومفادها **"** تلتزم المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بضوابط تشكيل قسم التدقيق الشرعي الداخلي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05) حسب وجهة نظر عينة البحث **"**، وكما في الجدول رقم () أدناه.

الجدول (6)
تحليل فقرات المحور الثاني

ت	المحور الثاني	الوسط الحسابي	الانحراف معياري	معامل الاختلاف
1	يتم وضع خطة شاملة للتدقيق تشتمل على وحدة قياس زمنية ومراحل إنجاز محددة ويجري تحديثها سنويا ويجب أن تستند إلى الملاحظة الميدانية، ويكون مصادق عليها من قبل رئيس هيئة الرقابة الشرعية ورئيس مجلس إدارة المصرف.	4.19	0.59	14.13
2	يتم إعداد دليل عمل يوضح أغراض القسم وصلاحياته ومسؤولياته، ويكون متفقا مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وفي ضوء مقررات هيئة الرقابة الشرعية والفتاوى الصادرة منها، ويجب أن يبين الدليل أن المراقبين الشرعيين الداخليين ليس لديهم صلاحية أو مسؤولية تنفيذية تجاه الأعمال التي يراجعونها، ويصادق على الدليل من قبل رئيس هيئة الرقابة الشرعية ورئيس مجلس الإدارة.	4.18	0.42	10.03
3	يتم المحافظة على أموال المودعين وأصحاب الحسابات الاستثمارية والمساهمين، ووضع الأسس الكفيلة بزيادة الربحية من خلال تخفيض المخاطر والمصروفات غير الضرورية.	4.46	0.50	11.18
4	يتم الكشف عن أوجه القصور والانحرافات في تنفيذ مقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية ومبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.	4.04	0.54	13.32
5	يتم إيضاح مدى توافق إجراءات العمل المصرفي مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وفي ضوء فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ومقرراتها، إضافة إلى توصيات المراقب الخارجي والبنك المركزي.	4.31	0.46	10.70
6	يتم تقييم التزام إدارة المصرف بنظام إدارة مخاطر يحتاط به من تحقيق خسائر بالأعمال امتثالاً للمبدأ الإسلامي (لا ضرر ولا ضرار)، وذلك في ضوء ما تقرره مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وفقا لقاعدة الخراج بالضمان.	4.24	0.61	14.45
7	يتم التنسيق مع مراقب الحسابات الخارجي من خلال لجنة مراجعة الحسابات على أن يتضمن التنسيق بيان مراقب الحسابات الخارجي بأنه لديه مسؤوليات مستقلة خاصة به كمدقق خارجي وان المدقق الشرعي الداخلي ليس لديه مسؤولية مستقلة تجاه المدقق الخارجي فيما يتعلق بأعمال التدقيق الشرعي الداخلي.	4.10	0.56	13.59
	الإجمالي	4.28	0.53	21.97

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برامج spss

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور بلغ (4.28) وهو أكبر من (3) ويقع بين (5-4)، أما الانحراف المعياري لفقرات المحور فقد تراوح بين (0.42 - 0.61) وللمحور ككل بلغ (0.53)، مما يدل على اتفاق أراء عينة البحث حول فقرات المحور الثاني، كما يتضح من الجدول أعلاه أن معامل اختلاف الفقرات تراوح بين (10.03% - 14.45%) وللمحور ككل بلغ (21.97%) مما يدل على قبول جيد للفرضية، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة (t) وكما سيتم توضيحه في الجدول رقم (7).

الجدول (7)

اختبار One-Sample t-Test للمحور الثاني

One-Sample t-Test			
Test Value = 3			
Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	T
1.21627	.000	71	27.278

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برامج spss

يبين الجدول رقم (7) قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت (27.278)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية التي بلغت (1.994) عند درجة حريه (71) و عند مستوى الدلالة (a=0.05) وقد بلغت مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الثانية.

3.2.3.5 المحور الثالث: وخصص لاختبار الفرضية الثانية للبحث ومفادها " تلتزم المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق بمهام قسم التدقيق الشرعي الداخلي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05) حسب وجهة نظر عينة البحث "، وكما في الجدول رقم (8) أدناه.

الجدول (8)

تحليل فقرات المحور الثالث

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	يرتبط قسم التدقيق الشرعي الداخلي بمجلس الإدارة عن طريق هيئة الرقابة الشرعية ويكون رئيس قسم التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولاً أمام مجلس الإدارة بصفته رئيسا لقسم التدقيق الشرعي الداخلي.	4.26	0.47	11.05
2	يجب أن يكون موظفي قسم التدقيق الشرعي الداخلي من الحاصلين على شهادة الدبلوم أو البكالوريوس على الأقل في حقل الاختصاص، وتقع على عاتق رئيس القسم عملية اختيارهم وتأهيلهم وتدريبهم.	4.17	0.41	9.80

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3	يجب أن يكون رئيس قسم التدقيق الشرعي الداخلي حاصلاً على (**شهادة المراقب والمدقق الشرعي) (CSAA)** الممنوحة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.	4.36	0.51	11.66
	الإجمالي	4.26	0.46	10.84

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور (4.26) وهو أكبر من (3) ويقع بين (3-5)، أما الانحراف المعياري لفقرات المحور فقد تراوح بين (0.41-0.51) وللمحور ككل بلغ (0.46) مما يدل على اتفاق أراء عينة البحث حول فقرات المحور الثالث، كما يتضح من الجدول أعلاه أن معامل اختلاف الفقرات تراوح بين(9.08% - 11.66%) وللمحور ككل بلغ (10.84%) مما يدل على قبول جيد للفرضية، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة (t) وكما سيتم توضيحه في الجدول رقم (9).

الجدول (9)
اختبار One-Sample t-Test للمحور الثالث

One-Sample t-Test			
Test Value = 3			
T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
29.254	71	.000	1.26389

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برامج spss

يبين الجدول رقم (9) قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت (29.254) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية التي بلغت (1.994) عند درجة حريه (71) و عند مستوى الدلالة (a=0.05) وقد بلغت مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الثالثة.

4.2.3.5 المحور الرابع : وخصص لاختبار الفرضية الأولى للبحث ومفادها " هناك علاقة وأثر ذات دلالة احصائية بين التزام المصارف الاسلامية بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05) حسب وجهة نظر عينة البحث "، وكما في الجدول رقم (10) أدناه.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الجدول (10)
تحليل فقرات المحور الرابع

ت	المحور الرابع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	ان استقلالية المدقق الشرعي الداخلي يزيد من ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.	4.31	0.49	11.38
2	اكتمال تقرير التدقيق الشرعي الداخلي تؤدي الى زيادة ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية	4.49	0.50	11.14
3	ان عرض المعلومات المالية بصورة دقيقة يعطي القارئ تأكيد عن ان كل ما احتواه تقرير التدقيق الشرعي الداخلي محل ثقة وبالتالي يؤثر إيجابا على ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.	4.54	0.53	11.57
4	اجراء عملية التدقيق الشرعي الداخلي بصورة موضوعية وغير متحيزة يزيد ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.	4.36	0.48	11.01
5	كلما كان تقرير التدقيق الشرعي الداخلي واقعيا أدى الى زيادة تعتبر وضوح تقرير التدقيق الداخلي أحد اهم أسباب زيادة ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.	4.51	0.50	11.07
6	تعتبر وضوح تقرير التدقيق الشرعي الداخلي من أحد أسباب المهمة في زيادة ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.	4.38	0.54	12.31
7	تخطيط اجراءات الرقابة الشرعية وتنفيذها وإعداد ومراجعة أوراق العمل. بصورة علمية وبشكل دقيق يزيد من ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.	4.38	0.48	11.07
8	الالتزام المدقق الشرعي الداخلي بميثاق الأخلاقيات يؤدي الى زيادة ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.	4.31	0.52	12.02
9	بيان وتوضيح مهام قسم التدقيق الشرعي الداخلي يزيد من ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.	4.42	0.52	11.78
	الإجمالي	4.41	0.51	11.48

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور بلغ (4.41) وهو أكبر من (3) ويقع بين (5-4)، أما الانحراف المعياري لفقرات المحور فقد تراوح بين (0.48 - 0.52) وللمحور ككل بلغ (0.51)، مما يدل على اتفاق أراء عينة البحث حول فقرات المحور الرابع، كما يتضح من الجدول أعلاه أن معامل اختلاف الفقرات تراوح بين (11.01% - 12.31%) وللمحور ككل بلغ (11.48%) مما يدل على قبول جيد للفرضية، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة (t) وكما سيتم توضيحه في الجدول رقم (11).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الجدول (11)
اختبار One-Sample t-Test للمحور الرابع

One-Sample t-Test			
Test Value = 3			
Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	T
1.40895	.000	87	27.852

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برامج spss

يبين الجدول رقم (11) قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت (27.852)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية التي بلغت (1.994) عند درجة حريه (71) و عند مستوى الدلالة (a=0.05) وقد بلغت مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الرابعة.

6. المبحث الثالث
الاستنتاجات والتوصيات

1.6 الاستنتاجات

تتمثل أهم استنتاجات البحث في الآتي:

1- ان التدقيق الشرعي نشاط تأكيدي وموضوعي للتأكد من مدى التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع العقود والمعاملات التي تقوم بها، وتعتبر التدقيق الشرعي الداخلي مكملا للتدقيق الخارجي.

2- توصل البحث الى ان المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق تلتزم بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وذلك من خلال الإجراءات الاتية:

- المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق تقوم بتخطيط اجراءات الرقابة الشرعية.
- المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق تقوم بتنفيذ إجراءات الرقابة وإعداد ومراجعة أوراق العمل.
- المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق تقوم بتوثيق وكتابة التقارير.
- المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق تلتزم بميثاق الأخلاقيات المهنة.

3- من الاستنتاجات الرئيسية التي توصل اليها البحث ان المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق تلتزم بمهام قسم التدقيق الشرعي الداخلي وذلك من خلال وضع خطة شاملة للتدقيق، وإعداد دليل عمل يوضح أغراض القسم وصلاحياته ومسؤولياته، وإيضاح مدى توافق إجراءات العمل المصرفي مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها وفي ضوء فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ومقرراتها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4- توصل البحث الى ان المصارف الاسلامية العاملة في اقليم كوردستان العراق تلتزم بضوابط تشكيل قسم التدقيق الشرعي الداخلي من خلال ربط قسم التدقيق الشرعي الداخلي بمجلس الإدارة عن طريق هيئة الرقابة الشرعية.
5- توصل البحث الى ان اجراء عملية التدقيق الشرعي الداخلي بصورة موضوعية وغير متحيزة يزيد ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.
6- من الاستنتاجات المهمة التي توصل اليه البحث ان تخطيط اجراءات الرقابة الشرعية وتنفيذها وإعداد ومراجعة أوراق العمل. بصورة علمية وبشكل دقيق يزيد من ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.
7- ان من اهم النتائج التي توصل اليها البحث ان التزام المصارف الاسلامية بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي تؤثر تأثيرا إيجابيا على ثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.
8- توصل البحث الى ان هناك علاقة طردية بين التزام المصارف الاسلامية بضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وثقة مراقبي الحسابات بالمعلومات المحاسبية.

2.6 التوصيات

1. التركيز على التدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي من قبل الجهات الاكاديمية (الجامعات والمعاهد) وذلك من خلال ادخال التدقيق الشرعي الى مناهج الدراسية.
2. قيام الجهات المعنية بإلزام المدققين الذين يقومون بالتدقيق الشرعي الحصول على شهادة المراقب والمدقق الشرعي وشهادة المحاسب الإسلامي المعتمد الممنوحة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
3. قيام الجهات المهنية وذات العلاقة بفتح معهد مهني خاص بالتدقيق الشرعي في إقليم كوردستان العراق.
4. اجراء مزيد من البحوث في هذا المجال من اجل معرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه مهنة التدقيق الشرعي.
5. تشجيع طلاب اقسام المحاسبة في الجامعات والمعاهد لإجراء البحوث والتعمق حول تأثير (ضوابط التدقيق الشرعي الداخلي وتقارير التدقيق الشرعي الداخلي واستقلال المدقق الشرعي الداخلي على ثقة مراقبي الحسابات والجهات المستفيدة بالمعلومات المحاسبية.
6. فتح الدورات التدريبية من قبل الجهات المعنية لإبراز أهمية التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية والمصرفية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

7. المصـــادر

1.7 المصادر العربية:

1. القران العظيم.
2. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين، صحيح مسلم.
3. صحيح الترمذي.
4. ابو جزر، احمد منا احمد ،2018، مدى تطبيق البنوك الاسلامية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في فلسطين، رسالة ماجستير
5. البيروتي، سعاد عبد الفتاح محمد، (2010)، دور المصارف الاسلامية في التنمية والاستثمار، مجلة كلية البغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد الرابع والعشرون.
6. توفيق، د. عمر إقبال، عبد المنعم د. أسامة، محمد القضاة، د. مأمون، قياس درجة التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التدقيق الشرعي.
7. الجاسر، مطلق جاسر مطلق،2015، التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي.
8. حيرش، عبد القادر ورمضاني، لعلا،2017، نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في البنوك الاسلامية من وجهة نظر محاسبية، مجلة دراسات، المجلد 8، العدد 3.
9. دليل الخدمات المصرفية الاسلامية،2020.
10. الدود، نصرالدين عبدالكريم، ومحمد، مهند نزهان،2018 ، دور معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد2، العدد 42.
11. سلمى، مزلاي،2021، مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمفهوم التسويق المصرفي الإسلامي من وجهة نظر العملاء، رسالة ماجستير.
12. الشيخ، عبدالرحمن، والقضاة، منصور، 2019، واقع التدقيق الشرعي في سلطنة العمان، مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي.
13. ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية ،2018، البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم مراقبة المصارف الإسلامية، شعبة التعليمات والضوابط.
14. عبد الرحمن بن أبي بكر بن داود الحنبلي الدمشقي الصالحي، الكنز الأكبر من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
15. عبد، هشام عمر حمودي، 2013، نحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على اعمال المصارف الاسلامية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد9، العدد 29.
16. عطية، الدكتور عبدالله، 2016، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي، إسطنبول-تركيا.
17. عيسى، موسى آدم،2013، التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر، المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي، مملة البحرين.
18. قانون المصارف الإسلامية العراقية رقم (43) لسنة 2015

19. قدوري، هودة سلطان، والعفيفي، عبد الرحمن نعجة، (2018)، واقع التدقيق الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية حالة البنوك الإسلامية العاملة بمدينة سيدي بلعباس الجزائر، **Journal of Global Business and Social Entrepreneurship Vol. 4: No. 11** –
20. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، 2008، الأحكام السلطانية، دار ابن قتيبة، الكويت.
21. مرزقان، خولة، 2016، التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودوره في تحسين جودة المعلومة المحاسبية دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات ومكاتب محافظي الحسابات في الجزائر، رسالة ماجستير.
22. الموسوي، حيدر يونس، وجواد، كمال كاظم، (2009)، المصارف الاسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع اشارة خاصة عن اتفاقية بازل/-2، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية مجلد 11 العدد 4.
23. نور الهدى، بن قاجة، 2020، تقييم الأداء الاجتماعي في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية. رسالة ماجستير.

2.7 المصادر الأجنبية:

1. Shafiia,, Ali ,and Kasim (2014), "Shariah audit in Islamic banks: an insight to the future shariah auditor labour market in Malaysia", ELSEVIER Procedia - Social and Behavioral Sciences.
2. Nur Laili Ab Ghania, Noraini Mohd Ariffinb and Abdul Rahim Abdul Rahmanc (2019) “THE MEASUREMENT OF EFFECTIVE INTERNAL SHARĪʿAH AUDIT FUNCTION IN ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS”, International Journal of Economics, Management and Accounting 27, no. 1
3. Noor Aimi Mohamad Puad, Zurina Shafii, Nurdianawati Irwani Abdullah, (2020) Vol. 10, No. 7, Human Resource Management Academic Research Society journal.
4. Nik Shahrizal Sulaiman, 2011, Shariah Audit Issues and Consideration, Issuers and Investors Asia Forum. PwC IFN Asia.

3.7 المواقع الإلكترونية:

1. https://cbi.iq/page/113

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ڕادەی پابەندبوونی بانکە ئیسلامییەکان لە هەرێمی کوردستانی عێراق بە کۆنترۆڵەکانی وردبینی ناوخۆیی شەریعەت و کاریگەرییان لەسەر بەرزکردنەوەی متمانەی وردبینیکەران بە زانیاری ژمێریاری تۆێژینەوەیەکی گەڕانەوە لە بۆچوونی نموونەیەك لە وردبینیکاران و وردبینیکەران لە بەشی کۆنترۆڵی بانکی ئیسلامی لە بانکی ناوەندی لقی هەولێر

پوختە

بانکە ئیسلامییەکان و وردبینی و چاودێریکردنی کاروباری داراییەکانیان بە بابەتێکی زۆر گرنگ دادەنرێت، بەتایبەتی لەمڕۆی ئەمڕۆدا، بەهۆی زۆری ژمارەی ئەو کارە داراییانەی کە پێشێلی شەریعەتی ئیسلام دەکەن لەم بوارەدا.

بۆ ئەم مەبەستەش ئەم تۆێژینەوەیە تیشکی خستە سەر نیشاندانی ڕادەی پابەندبوونی بانکە ئیسلامییەکان لە هەرێمی کوردستانی عێراق بە کۆنترۆڵەکانی وردبینی ناوخۆیی شەریعەت و کاریگەرییەکانیان لەسەر بەرزکردنەوەی متمانەی وردبینیکەران بە زانیاری ژمێریاری، پرسیارنامەکە بەکارهێنرا بۆ بەدەستهێنانی داتای تۆێژینەوەکە و بە بەکارهێنانی بەرنامەی ئاماری (SPSS) شیکاری بکەن، و بۆ گەیشتن بە ئامانجەکانی تۆێژینەوەکە (تاقیکردنەوەی t-یەک-نموونە)، ماماوەندی ژمێریاری، لادانێکی ستاندارد، ڕێژەی گۆڕانکاری و ڕێژەی ئەلفا-کرۆ-نباخ بەکارهێنران دەریخست، لە ڕێگەی شیکاری ئاماری میحوەرەکانی پرسیارنامەکە، کە بانکە ئیسلامییەکان لە هەرێمی کوردستانی عێراق/هەولێر پابەندن بە کۆنترۆڵەکانی وردبینی ناوخۆیی شەریعەت کە لایەن دەستەی چاودێریەوە دامەزراوە یاسایی بوونی بەشی کۆنترۆڵی بانکە ئیسلامییەکان لە بانکی ناوەندی، و... تۆێژینەوەکە هەروەها گەیشتە ئەو ئەنجامەی کە پابەندبوونی بانکە ئیسلامییەکان بە کۆنترۆڵەکانی وردبینی ناوخۆیی شەریعەت کاریگەری ئەرێنی و کاریگەر لەسەر بەرزکردنەوەی متمانەی وردبینیکەران بە زانیارییەکانی ژمێریاری هەیە.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

The extent of the commitment of Islamic banks in the Kurdistan Region of Iraq to the internal Sharia audit controls and their impact on enhancing the auditors' confidence in accounting .information

An exploratory study of the opinions of a sample of auditors and auditors in the Islamic Banking Control Department of the Central Bank, Erbil branch

Lect. Malik Mohammed Tawfeeq Fadhil
Department of Accounting College of Administration & Economic, Salahaddin University, Erbil Kurdistan Region, Iraq.
malik.fadhil@su.edu.krd

Keywords: *Islamic banks, Sharia supervisory board, Sharia audit controls, Sharia compliance and compliance control, auditors' confidence*.

Abstract

Islamic banks and the audit and oversight of their financial operations are considered a very important topic, especially in today's day, due to the large number of financial operations that violate the Shariah of Islam in this field.

For this purpose, this study focused on showing the extent of commitment of Islamic banks in the Kurdistan Region of Iraq to the internal Sharia audit controls and their impact on enhancing the confidence of auditors in accounting information. The questionnaire was used to obtain study data and analyze it using the statistical program (SPSS), and to achieve the research objectives The (One-Sample t-test), arithmetic mean, standard deviation, coefficient of variation and alpha-Cro-Nbach coefficient were applied. The results of the study showed, through statistical analyzes of the axes of the questionnaire, that Islamic banks in the Kurdistan Region of Iraq / Erbil adhere to the internal Sharia

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (١)، ربيع ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

audit controls established by the Supervisory Board The legality of the Islamic Banks Control Department in the Central Bank, and the study also concluded that the commitment of Islamic banks to the internal Sharia audit controls have a positive and effective impact on enhancing the confidence of auditors in accounting information.